

† ◊ ΧΗΛΕ† | ΗΣ ◊ ΥΟΞΘ

◊ ΘΩΗ ◊ Σ ◊ Ι

◊ Θ ΖΖΞΣ | ΞΣϞϞΞΥ ◊ Ο



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 23 يونيو 2026

العدد 756

في هذا العدد

- 02..... اجتماعات وقرارات المكتب
- 05..... برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة
- 06..... أنشطة الرئاسة/العلاقات الخارجية

❖ اجتماع المكتب رقم 2026/10

ليوم الإثنين 08 يونيو 2026

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 08 يونيو 2026 اجتماعاً، برئاسة السيد محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس، وبحضور الأعضاء، السادة:

■ عبد القادر سلامة	:	النائب الأول للرئيس؛
■ أحمد اخشيخين	:	النائب الثاني للرئيس؛
■ لحسن حداد	:	النائب الرابع للرئيس؛
■ يحفظه بيمبارك	:	النائب الخامس للرئيس؛
■ السالك الموساوي	:	محاسب المجلس؛
■ محمد سالم بنمسعود	:	محاسب المجلس؛
■ عبد الرحمان وafa	:	أمين المجلس.

واعتذر عن الحضور السادة:

■ جواد الهلاي	:	النائب الثالث للرئيس؛
■ ميلود معصيد	:	محاسب المجلس؛
■ محمد رضى الحيني	:	أمين المجلس؛
■ مصطفى مشارك	:	أمين المجلس.

حضر هذا الاجتماع السيد الأسد الزروالي، الأمين العام لمجلس المستشارين.

تداول المكتب في جميع النقاط المدرجة ضمن جدول الأعمال، حيث تم الاستماع إلى مختلف الآراء والمقترحات، وتبادل وجهات النظر بشأنها، وبعد المناقشة المستفيضة، اتخذت القرارات التالية:

← قرار رقم 2026/10/01 بالموافقة على محضر اجتماع المكتب المنعقد بتاريخ

18 ماي 2026.

❖ الجلسات العامة:

← قرار رقم 2026/10/02 بالموافقة على جدول أعمال الجلسة العامة المخصصة للأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 09 يونيو 2026 على الساعة الثالثة بعد الزوال، والذي يضم 23 سؤالاً (منها 05 آنية و 18 عادية) موجهة إلى كل من السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية (03 أسئلة)، والسيد وزير النقل واللوجستيك (09 أسئلة)، والسيد وزير العدل (11 سؤالاً).

← قرار رقم 2026/10/03 بعقد جلسة عامة تشريعية يوم الثلاثاء 09 يونيو 2026، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، للدراسة والتصويت على مشروع القانون التنظيمي رقم 031.26 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات وعلى مشروع القانون رقم 041.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر.

← قرار رقم 2026/10/04 بانتداب النائب الأول لرئيس المجلس، السيد عبد القادر سلامة، رئيساً للجلستين العامتين المذكورتين أعلاه، والسيد محمد رضى الحميني في أمانتهما.

← قرار رقم 2026/10/05 بعقد ندوة الرؤساء يوم الإثنين 08 ماي 2026، على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال، لتنظيم المناقشة في الجلسة العامة التشريعية المذكورة أعلاه.

← قرار رقم 2026/10/06 بتحديد يوم الثلاثاء 30 يونيو 2026 موعداً للجلسة الشهرية المقبلة، المخصصة لتقديم أجوبة رئيس الحكومة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة.

← قرار رقم 2026/10/07 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 16 يونيو 2026، على الساعة الثالثة بعد الزوال، برئاسة النائب الرابع لرئيس المجلس، السيد لحسن حداد، والسيد عبد الرحمان وافي في أمانة الجلسة.

← قرار رقم 2026/10/08 بعقد جلسة عامة تشريعية يوم الثلاثاء 16 يونيو 2026 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، برئاسة النائب الرابع لرئيس المجلس، السيد لحسن حداد، والسيد عبد الرحمان وافي في أمانة الجلسة، للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة.

❖ تعهدات الحكومة:

← قرار رقم 2026/10/09 بتعميم أجوبة السيد وزير التجهيز والماء، حول التدابير والإجراءات المتخذة بشأن التعهدين الذين تم جردهما أثناء أجوبته عن الأسئلة الشفهية الموجهة إليه خلال الجلسة العمومية التي عقدها المجلس بتاريخ 20 يناير 2026، على أعضاء المجلس.

← قرار رقم 2026/10/10 بالإعلان، في مستهل جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 09 يونيو 2026، عن إيداع السيد رئيس الحكومة، بالأسبقية لدى المجلس، لمشروع قانون رقم 47.25 بمثابة النظام الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الترابية، وبإحالة هذا الأخير إلى اللجنة الدائمة المختصة.

← قرار رقم 2026/10/11 بالإعلان، في مستهل جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 09 يونيو 2026، عن توصل المجلس من مجلس النواب ب 22 مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقيات دولية، إضافة إلى مشروع القانون رقم 34.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، ومشروع قانون رقم 27.26 بتغيير القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة.

العلاقات مع المؤسسات الدستورية

← قرار رقم 2026/10/12 بتعميم الآراء المتوصل بها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على مكونات المجلس. ويتعلق الأمر ب:

- رأي حول "التنوع البيولوجي في المغرب: من أجل حكمة متجددة في خدمة تنمية ترابية مستدامة"؛
- رأي حول "التكوين المستمر في القطاع الخاص: إصلاح استعجالي لتيسير استفادة العاملات والعاملين وولوج المقاولات".

← قرار رقم 2026/10/13 بانتداب عضو مكتب المجلس، السيد محمد سالم بنمسعود، لحضور اللقاء التواصلي المزمع تنظيمه من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يوم الأربعاء 10 يونيو 2026 على الساعة العاشرة صباحا، من أجل تقديم مخرجات رأي المجلس حول "السلوك المدني في الأماكن والفضاءات العمومية: نحو ترسيخ قيم المواطنة خدمة للتنمية المستدامة".

قضايا للمتابعة

- تحديد محور الجلسة الشهرية المقبلة، المخصصة لتقديم أجوبة رئيس الحكومة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة؛
- ورش تعديل النظام الداخلي للمجلس؛
- البت في مقترحات القوانين المعروضة على المجلس؛
- تنظيم يوم دراسي لمناقشة مخرجات الدراسة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في موضوع "مساهمة البحث العلمي في الابتكار وتطوير وتقوية القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني".

الثلاثاء 23 يونيو 2026

❖ لجنة القطاعات الانتاجية:

- على الساعة الحادية عشرة صباحا القاعة 6 الطابق الثالث.
✓ دراسة أربعة مقترحات قوانين.

❖ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

- على الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا القاعة 5 الطابق الثالث.
✓ تقديم مشروع قانون رقم 87.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها والقانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب.

❖ لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنية الأساسية:

- على الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا قاعة مصطفى عكاشة.
✓ الدراسة والتصويت على 17 مقترح قانون محالة من مجلس النواب.
✓ دراسة مشروع قانون رقم 61.25 بتغيير القانون رقم 103.14 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية.

الأربعاء 24 يونيو 2026

❖ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

- على الساعة الحادية عشرة صباحا القاعة 5 الطابق الثالث.
✓ المناقشة العامة والتفصيلية لمشروع قانون رقم 87.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها والقانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب.

❖ مجلس المستشارين ينظم الدورة الرابعة لمنتدى مراكز البرلمان

الاقتصادي للمنطقة الأورو-متوسطية والخليج العربي.



تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، نظم مجلس المستشارين وبرلمان البحر الأبيض المتوسط، بالتعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، والشبكة البرلمانية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الدورة الرابعة لمنتدى مراكز البرلمان الاقتصادي للمنطقة الأورو-متوسطية والخليج العربي، وذلك يومي 19 و20 يونيو 2026 بقصر المؤتمرات بمدينة مراكش.

وتندرج هذه الدورة في سياق الدينامية المتواصلة التي أطلقها المنتدى منذ تأسيسه، والتي أسهمت في ترسيخ فضاء برلماني اقتصادي مرجعي وغير مسبوق على مستوى المنطقة الأورو-

متوسطية والخليج العربي، باعتباره منصة دائمة للحوار والتشاور وتبادل الخبرات بين البرلمانيين وصناع القرار والفاعلين الاقتصاديين وممثلي المؤسسات المالية والاقتصادية الإقليمية والدولية، حول القضايا التنموية والاقتصادية ذات الاهتمام المشترك.

وركزت أشغال المنتدى على عدد من القضايا ذات الأولوية، من بينها التحديات الاقتصادية العالمية وآفاق الاندماج الاقتصادي الإقليمي، وتشجيع الاستثمار في مجالات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحديثة، وتعزيز فرص الشغل المستدامة، وكذا مواجهة تداعيات التغيرات المناخية على الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

كما شهدت هذه الدورة تنظيم جلسة خاصة بإفريقيا تحت شعار: "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وربط سلاسل القيمة الأورو-إفريقية: نحو فضاء مدمج للإنتاج المشترك والاستثمار والصمود الاقتصادي"، بمشاركة مسؤولين حكوميين وبرلمانيين رفيعي المستوى.

وخلال هذه الجلسة تم بحث سبل تعزيز التكامل الاقتصادي الإفريقي، وتطوير الربط بين سلاسل القيمة الإفريقية والأوروبية، وتشجيع الاستثمار والإنتاج المشترك، بما يساهم في تعزيز القدرة الاقتصادية للقارة الإفريقية على مواجهة التحديات الدولية وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد تميزت أشغال المنتدى كذلك بمشاركة الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إلى جانب ممثلي القطاع الخاص والمؤسسات الاقتصادية والمالية الوطنية والدولية، بما يعزز البعد العملي للمنتدى ويسهم في بلورة مقترحات وتوصيات تدعم الاستثمار والابتكار والشراكات الاقتصادية متعددة الأطراف.

وتداول المشاركون، على مدى يومين، في الآليات الكفيلة بمواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة، واستشراف آفاق جديدة للتعاون والشراكة بين بلدان المنطقة الأورو-متوسطية والخليج العربي والقارة الإفريقية، في انسجام مع الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، الرامية إلى تعزيز التعاون جنوب-جنوب وتوطيد جسور الشراكة والتكامل الاقتصادي بين مختلف الفضاءات الإقليمية.

■ خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى... السيد ولد الرشيد يدعو البرلمان
إلى المساهمة في بناء منظومة إقليمية تحول التحديات إلى فرص
للتنمية.



دعا رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، يوم الجمعة 19 يونيو 2026 بمراكش، البرلمان إلى المساهمة في بناء منظومة إقليمية قادرة على تحويل التحديات المشتركة إلى فرص مستدامة للتنمية والازدهار.

وأوضح السيد ولد الرشيد، في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للدورة الرابعة لمنتدى مراكش البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورو-متوسطية والخليج، أن المحاور الاستراتيجية الأربع التي ناقشها المنتدى على مدى يومين، والمتمثلة في التجارة والمديونية والذكاء الاصطناعي والاقتصاد الأزرق، يجمعها خيط ناظم يتعلق بمدى قدرة البرلمان على المساهمة في بناء منظومة إقليمية تحول التحديات المشتركة إلى فرص للتنمية والازدهار.

وأبرز أن المملكة المغربية تضطلع بدور استراتيجي يجعل منها حلقة وصل حيوية بين الفضاءات الأورو-متوسطية والخليجية والإفريقية، باعتبارها دوائر متكاملة تتقاطع فيها المصالح وتتضاعف فيها فرص خلق القيمة المشتركة وفق منطق "راح-راح".

وأضاف أن المغرب راكم، على المستوى الأورو-متوسطي، شراكة استراتيجية متقدمة مع الاتحاد الأوروبي عززت اندماج الاقتصاد الوطني في سلاسل القيمة الإقليمية، فيما تجاوزت الشراكة المغربية-الخليجية منطق العلاقات الثنائية التقليدية لتصبح رافعة للتعاون العابر للأقاليم، خاصة في قطاعات الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر.

كما أشار إلى أن التعاون الإفريقي أضحى مجالا للتمكين المتبادل والاستقرار والازدهار المشترك، وهو ما يتجسد، على الخصوص، في المبادرات الملكية الإفريقية، ومن بينها المبادرة الأطلسية ومشروع أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب ومبادرة تكييف الفلاحة الإفريقية.

وأكد أن سن تشريعات تضمن الانضباط المالي من شأنه أن يشكل "جدارا واقيا ضد دوامة المديونية"، فيما تتيح اتفاقيات التبادل الحر تهيئة شروط نقل المعرفة والتكنولوجيا، مبرزا أن تأطير طفرة الذكاء الاصطناعي والثورة الرقمية يضمن تحويلها إلى روافع للتنمية بدل أن تصبح مصدرا للفوارق والهشاشة.



وفي هذا السياق، أبرز رئيس مجلس المستشارين انخراط المجلس في تنسيق الجهود واتخاذ المبادرات التشريعية والعملية الكفيلة بتنزيل هذه الرؤية على أرض الواقع، مستندا في ذلك إلى خصوصيته الدستورية التي تمزج بين الأبعاد الترابية والاقتصادية وتمكنه من مواكبة تحولات الأسواق وديناميات التنمية المعاصرة .

وأضاف أن المجلس يضع أيضا رصيد علاقاته الدولية، لاسيما من خلال رئاسته لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، وجمعية مجالس الشيوخ في إفريقيا، ومنتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب، في خدمة تعزيز التواصل وجعل الفضاء المشترك فاعلا مؤثرا في هندسة المنظومة الاقتصادية الجديدة.

■ منتدى مراكز البرلمانى يدعو فى بيانه الختامى إلى إرساء

إطار اقتصادى أورو-متوسطى وخليجى شامل متعدد

الأطراف.



دعا المشاركون فى أشغال الدورة الرابعة لمنتدى مراكز البرلمانى الاقتصادى للمنطقة الأورو-متوسطية والخليج، يوم السبت 20 يونيو 2026، إلى إرساء إطار اقتصادى شامل ومتعدد الأطراف للمنطقة الأورو-متوسطية والخليجية، يستلهم الدروس العملية من عدد من الاتفاقات الإقليمية، من بينها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية واتفاق الاتحاد الأوروبى-ميركوسور.

وحتوا أيضا، فى توصيات البيان الختامى التى توجت أشغال المنتدى، المنظم من قبل مجلس المستشارين وبرلمان البحر الأبيض المتوسط تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، على إنشاء مركز أورو-متوسطى وخليجى للذكاء الاصطناعى بهدف مواءمة التشريعات الرقمية الإقليمية وتعزيز حكمة البيانات العابرة للحدود والحد من المخاطر الأمنية المرتبطة بالذكاء الاصطناعى.

وأكدوا فى هذا السياق على أهمية تعزيز التعاون بين مرصد سياسات الذكاء الاصطناعى التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والمرصد البرلمانى للذكاء الاصطناعى التابع لبرلمان البحر الأبيض المتوسط، ومجلس الشورى الخليجى.

كما دعوا الدول الأعضاء إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعبئة آليات تمويل ملائمة لتطوير البنى التحتية الرقمية المعتمدة على الطاقات المتجددة، إلى جانب اعتماد آليات تمويل مبتكرة لمواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة والشركات الناشئة التى يقودها الشباب، لاسيما فى المراحل الأولى من تطورها.

من جهة أخرى، أوصى المشاركون بإعداد إطار منسق لدراسة إمكانية إحداث بنك متوسطى للتنمية يخصص لتمويل المشاريع والتحويلات العابرة للحدود، كما دعوا إلى تعزيز التعاون مع الهيئات البرلمانية المعنية فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وعبر المشاركون عن دعمهم لإحداث ميثاق متوسطى للأمن الغذائى والتغير المناخى، بهدف تنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة القطاع الفلاحي على الصمود، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والشركاء المعنيين.

ودعوا فى هذا السياق البرلمانات الوطنية إلى تطوير تشريعات موحدة للمنظومات الغذائية والزراعية تراعى متطلبات الصمود المناخى، وتشجع التدبير المستدام للأراضي والمياه والمناطق الساحلية، بما يسهم فى حماية التنوع البيولوجى وسلاسل الإمداد الغذائى من الصدمات المناخية والاقتصادية.

■ مجلس المستشارين وبرلمان البحر الأبيض المتوسط يطلقان

مشروع هيكله منتدى مراكش البرلماني الاقتصادي



أعلن رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، ورئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط، جوليو شينيتيرو، يوم الجمعة 19 يونيو 2026 بمراكش، إطلاق مشروع هيكله منتدى مراكش البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورو-متوسطية والخليج، والانتقال به إلى مرحلة جديدة قائمة على الحكامة المؤسساتية عبر إرساء أجهزة دائمة للعمل والمتابعة.

وأوضح إعلان مشترك صدر على هامش الدورة الرابعة للمنتدى، أن هذه المبادرة تأتي اعتبارا للدينامية المتجددة التي يشهدها المنتدى، وإيمانا بأهمية الارتقاء بحكامته ومأسسة اشتغاله بما يضمن الاستدامة والنجاعة، فضلا عن تعزيز دوره كمنصة للتعاون بين إقليمي والشراكة متعددة الأبعاد.

وبموجب هذا الإعلان، سيتولى رئيس مجلس المستشارين رئاسة المنتدى في إطار الشراكة الاستراتيجية القائمة مع برلمان البحر الأبيض المتوسط، ووفق مبادئ التنسيق والتكامل المؤسسي، كما سيشرف، بتنسيق مع الأمين العام لبرلمان البحر الأبيض المتوسط، على التوجهات الاستراتيجية العامة للمنتدى وسير أشغاله.

كما ينص المشروع على إحداث مجلس تسييري للمنتدى بصفته إطارا مؤسساتيا يعنى بتوجيه أشغاله وتبعية تنفيذ مخرجاته، ويتكون من رئيس المنتدى، ورئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط بصفته الشريك المؤسسي، إلى جانب الأمين العام لبرلمان البحر الأبيض المتوسط والأمين العام لمجلس المستشارين.

وسيتولى المجلس التسييري، على الخصوص، تحديد التوجهات الاستراتيجية العامة للمنتدى، والمصادقة على برنامج ومحاور دوراته، واعتماد التوصيات وإعلان مراكش الختامي، وإقرار الشراكات المؤسساتية الكبرى ذات الصلة بأهداف المنتدى، فضلا عن تبعية تنفيذ المخرجات

■ السيد ولد الرشيد يجري مباحثات مع مسؤولين برلمانيين أفارقة.



أجرى رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، يوم السبت 20 يونيو 2026 بمراكش، سلسلة لقاءات ثنائية مع عدد من المسؤولين البرلمانيين الأفارقة، تمحورت حول سبل تعزيز التعاون البرلماني وتطوير العلاقات الثنائية بين المغرب وعدد من بلدان القارة. وشملت هذه المباحثات، التي جرت على هامش أشغال الدورة الرابعة لمنتدى مراكش البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورو-متوسطية والخليج، على الخصوص، رئيس المجلس الاستشاري لإعادة التأسيس بجمهورية النيجر، مامودو هارونا جينفاري، ورئيس برلمان جمهورية غانا، ألبان سومانا كينغسفورد باغبين، ورئيس الجمعية الوطنية بجمهورية جيبوتي، دلينا محمد دلينا، ورئيس المجلس الأعلى للجماعات بجمهورية مالي، مامادو ساتيني ديابتي، فضلا عن رئيس مجلس اتحاد جزر القمر، عبدو موستادرين.

وقد شكلت هذه اللقاءات مناسبة لاستعراض المبادرات الاستراتيجية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لفائدة القارة الإفريقية، وما تتيحه من آفاق لتعزيز التعاون والاندماج على الصعيد القاري.

كما تناولت المباحثات العلاقات الثنائية التي تجمع المغرب بهذه البلدان، واتفاقيات التعاون المبرمة معها، وكذا سبل تعزيز التعاون جنوب-جنوب وتطوير الشراكات بين الجانبين.

وأكد الجانبان، بهذه المناسبة، أهمية الدور الذي تضطلع به المملكة المغربية باعتبارها منصة للتعاون الإفريقي، وأهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات البرلمانية الإفريقية.

كما أبرزت الأهمية المتزايدة التي يكتسبها منتدى مراكش البرلماني الاقتصادي باعتباره فضاء للحوار وتبادل الرؤى ومد جسور التعاون بين مختلف الفاعلين والمؤسسات الإفريقية.

■ السيد ولد الرشيد يجري مباحثات مع رؤساء برلماناته واتحاداته برلمانية

بأمريكا اللاتينية والكاريبي



رئيس مجلس المستشارين يجري مباحثات ثنائية مع رؤساء برلمانات وطنية واتحادات برلمانية إقليمية بأمريكا اللاتينية والكاريبي

أجرى رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، اليوم السبت بمراكش، سلسلة مباحثات ثنائية مع رؤساء برلمانات وطنية واتحادات برلمانية إقليمية بأمريكا اللاتينية والكاريبي، تمحورت حول سبل تعزيز التعاون البرلماني وتطوير العلاقات بين المملكة المغربية ودول المنطقة.

وشملت هذه المباحثات، التي جرت على هامش أشغال الدورة الرابعة لمنتدى مراكش البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورو-

متوسطية والخليج، كارلا غوتيريز، رئيسة برلمان أمريكا الوسطى (البرلاسين)، من جمهورية غواتيمالا، وخوسي توماس زامبرانو، رئيس الكونغرس الوطني بجمهورية هندوراس، ونائب رئيس منتدى رؤساء ورئيسات المجالس التشريعية في أمريكا الوسطى والكاريبي والمكسيك، وألفريدو باشيكو، رئيس مجلس النواب بجمهورية الدومينيكان، والرئيس بالنيابة لمنتدى رؤساء ورئيسات الهيئات التشريعية بأمريكا الوسطى والكاريبي والمكسيك (فوبريل)، ورودريغو غامارا، رئيس برلمان السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (البرلاسور)، من جمهورية باراغواي.

وشكلت هذه اللقاءات مناسبة لاستعراض آفاق تعزيز التعاون البرلماني بين مجلس المستشارين وهذه الهيئات البرلمانية الإقليمية، وكذا بحث سبل الارتقاء بالعلاقات بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

كما تناولت المباحثات أهمية تعزيز الحوار السياسي البرلماني وتبادل الخبرات والتجارب البرلمانية والتشريعية، إلى جانب دعم المبادرات الرامية إلى توطيد التعاون جنوب-جنوب وتشجيع الاستثمار والتبادل الاقتصادي والتجاري بين الجانبين.

وخلال هذه اللقاءات، جددت رئيسة برلمان أمريكا الوسطى (البرلاسين)، ورئيس مجلس النواب بجمهورية الدومينيكان والرئيس بالنيابة لمنتدى (فوبريل)، ورئيس الكونغرس الوطني للهندوراس، دعمهم الثابت للوحدة الترابية للمملكة المغربية، وتأييدهم لمبادرة الحكم الذاتي التي تقدمت بها المملكة باعتبارها الأساس الجاد وذي المصداقية لتسوية هذا النزاع الإقليمي، منوهين في هذا الصدد بمضامين القرار الأخير لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2797، وبالجهود التي تبذلها المملكة من أجل التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم قائم على التوافق.

من جانبه، أكد رئيس برلمان السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (البرلاسور)، السيد رودريغو غامارا، موقف جمهورية الباراغواي الثابت والداعم للوحدة الترابية للمملكة المغربية، وتأييدها لمبادرة الحكم الذاتي في إطار سيادة المملكة ووحدةها الوطنية، مشيدا بمضامين قرار مجلس الأمن رقم 2797 وبالدينامية الدولية المتنامية الداعمة للموقف المغربي.

كما أشاد المسؤولون البرلمانيون بالدور الذي تضطلع به المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في ترسيخ التعاون والتضامن بين بلدان الجنوب، وبالمبادرات الاستراتيجية التي أطلقتها المملكة لفائدة التنمية المشتركة وتعزيز الاستقرار والازدهار.

ونوه الجانبان بمبادرة إحداث منتدى برلماني دائم بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي، باعتبارها آلية مؤسسية واعدة لتعميق الحوار البرلماني وتنسيق المواقف بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وتوجت أشغال المنتدى بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين مجلس المستشارين وعدد من الاتحادات البرلمانية الإقليمية والجهوية بأمريكا اللاتينية والكاريبي، تروم إحداث منتدى برلماني دائم بين الجانبين بهدف تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، وتوفير فضاء لتبادل الخبرات البرلمانية والتشريعية، وترسيخ شراكة جنوب-جنوب فاعلة ومتوازنة قائمة على المنفعة المتبادلة والتكامل الاقتصادي.

كما أبرز الجانبان الأهمية المتزايدة التي يكتسبها منتدى مراكز البرلماني الاقتصادي باعتباره فضاء للحوار وتبادل الرؤى ومد جسور التعاون بين البرلمانات والمؤسسات الاقتصادية والمالية من مختلف مناطق العالم.

■ جمعية مجالس الشيوخ في إفريقيا وبرلمان البحر الأبيض المتوسط يوقعان

مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون البرلماني الاقتصادي المشترك.



وقع رئيس جمعية مجالس الشيوخ في إفريقيا، السيد محمد ولد الرشيد، ورئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط، جوليو شينيتيرو، يوم الجمعة 19 يونيو 2026 بمراكش، مذكرة تفاهم تروم تعزيز التعاون البرلماني الاقتصادي المشترك بين المؤسستين.

وتهدف هذه المذكرة إلى إرساء إطار مؤسسي للتعاون والتشاور بين الطرفين، من أجل تعزيز الحوار البرلماني والتعاون الاقتصادي والتنموي بين إفريقيا والمنطقة الأورو-متوسطية والخليج، مع استحضار البعد الأطلسي وأهمية مواكبة انخراط دول الساحل في ديناميات التنمية والربط والتكامل الاقتصادي الإقليمي.

كما تروم المذكرة تعزيز الحوار البرلماني الإفريقي - الأورو-متوسطي - الخليجي حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، ودعم النقاش البرلماني بشأن الاندماج الاقتصادي الإقليمي والتعاون جنوب-جنوب، وتشجيع الترافع البرلماني من أجل الاستثمار والابتكار والذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

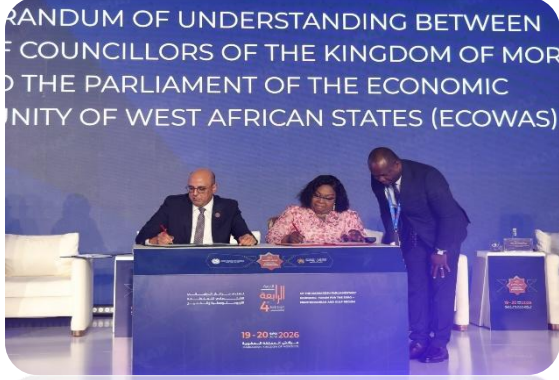
وتنص المذكرة كذلك على مواكبة السياسات الرامية إلى خلق فرص الشغل المستدامة، خاصة لفائدة الشباب والنساء، ودعم الحوار حول الأمن الطاقى والغذائى والمائى، ومواكبة الجهود المتعلقة بمواجهة آثار التغير المناخى وتعزيز التنمية المستدامة.

كما تسعى إلى تشجيع الافتتاح البرلماني على الفضاء الأطلسي وأمريكا اللاتينية كشريكين استراتيجيين للتعاون بين-إقليمي.

وبموجب هذه المذكرة، سيعمل الطرفان على تنفيذ عدد من المبادرات، من بينها تنظيم لقاءات ومنتديات وندوات برلمانية مشتركة، وتبادل الوفود والخبرات والممارسات الفضلى، وإحداث قنوات منتظمة للتشاور، ودعم الشراكات مع المؤسسات المالية والتنمية الإقليمية والدولية.

■ مجلس المستشارين وبرلمان "سيدياو" يوقعان مذكرة تفاهم لتعزيز

التعاون البرلماني.



وقع مجلس المستشارين وبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)، يوم الجمعة 19 يونيو 2026 بمراكش، مذكرة تفاهم تروم إرساء إطار مرجعي للشراكة بين المؤسستين وتعزيز علاقات التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وتهدف مذكرة التفاهم، التي وقعها كل من رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، ورئيسة برلمان (سيدياو)، الحاجة مينوناتو إبراهيم، في إطار أشغال الدورة الرابعة لمنتدى مراكش البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورو-متوسطية والخليج، إلى تعزيز وتطوير علاقات التعاون، لاسيما في ما يتعلق بتعزيز الاندماج الإقليمي، ودعم المبادرات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتحول الرقمي، وتشجيع الشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص.

كما تنص المذكرة على تقوية القدرات المؤسسية والإدارية من خلال برامج التكوين وتبادل الخبرات والتجارب وتقاسم الممارسات الفضلى والتعاون في مجال الدبلوماسية البرلمانية الاقتصادية، عبر تبادل الخبرات في التشريع الاقتصادي والمالي والاستثماري، وتنظيم لقاءات مشتركة تجمع البرلمانيين بالفاعلين الاقتصاديين والقطاع الخاص.

وبموجب المذكرة، سيعمل الطرفان على بلورة برنامج عمل لتنزيل مضامينها، وإحداث آلية للتشاور والتنسيق المنتظم من خلال عقد اجتماعات دورية، خاصة على هامش المنتديات البرلمانية والاقتصادية ذات الصلة، وكذا عبر تنسيق المواقف بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك على المستويين الإقليمي والدولي.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredeseconseillers.ma